

Distr.: General
19 April 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الحادية والستون
البند ١٠٥ (هـ) من جدول الأعمال
انتخابات لملاء الشواغر في الأجهزة الفرعية
وانتخابات أخرى: انتخاب أربعة عشر عضوا
في مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيسة الجمعية العامة من
الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة

يشرفني إبلاغكم أن دولة قطر قررت الترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان عن
الفترة ٢٠٠٧-٢٠١٠ في الانتخابات المزمع إجراؤها في الدورة الحادية والستين للجمعية
العامة في أيار/مايو ٢٠٠٧.

وإنه ليشرفني، في هذا الصدد، أن أحيل إليكم طي هذه الرسالة التعهدات
والالتزامات التي تقطعها على نفسها طوعا دولة قطر على الصعيدين الوطني والدولي، وذلك
وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) ناصر عبد العزيز النصر
السفير والممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيسة الجمعية العامة من الممثل الدائم لقطر لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالعربية]

تولي دولة قطر اهتماما كبيرا ومتزايدا بموضوع تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، حيث يعتبر هذا الموضوع حيزا أساسيا لسياسة الإصلاح الشامل دستوريا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا، التي تنتهجها الدولة، ونتيجة لهذا الإيمان الراسخ بأهمية موضوع تعزيز وحماية حقوق الإنسان، فقد قررت دولة قطر الترشح لعضوية مجلس حقوق الإنسان، والذي ساهمت دولة قطر منذ البداية في إنشائه ليكون بديلاً للجنة حقوق الإنسان، وتلافياً لكافة السلبات التي اكتنفت عمل تلك اللجنة التي حظيت دولة قطر بعضويتها.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن التطورات الخاصة بحقوق الإنسان بدولة قطر قد شملت كافة الأصعدة، والتي يمكن إجمالها في المحاور التالية:

- المحور التشريعي.
- المحور المؤسسي.
- محور التفاعل مع النظام العالمي لحماية وتعزيز حقوق الإنسان.
- استضافة المؤتمرات.

أولاً - المحور التشريعي

كان لموضوع حقوق الإنسان نصيب كبير في سياسة الإصلاح الشامل وذلك من خلال الدستور الجديد الذي تم تبنيه بواسطة استفتاء شعبي أجري في عام ٢٠٠٣، وصادق عليه سمو أمير البلاد المفدى في عام ٢٠٠٤ ودخل حيز التنفيذ في حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

فقد أُفرد الباب الثالث من الدستور للحقوق والحريات في المواد من ٣٤ إلى ٥٨.

وقد تبني الدستور الجديد مبدأ التكاملية والتداخل وعدم التجزئة لحقوق الإنسان، فكفل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية.

ومن ضمن الحقوق والحريات الأساسية التي كفلها الدستور نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، المساواة أمام القانون، حظر التمييز، الحرية الشخصية، تجريم التعذيب، حرية الصحافة والتعبير، إنشاء الجمعيات، حرية العبادة، الحق في العمل، الحق في التعليم، وحق التجمع.

وقد تمت تقوية وتعزيز الحقوق والحريات الأساسية التي كفلها الدستور من خلال إجازة مجموعة من التشريعات والقوانين الأخرى، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، قانون العقوبات، قانون العمل، وقانون الجمعيات والمؤسسات الخاصة، وقانون النيابة العامة، وقانون السلطة القضائية، وقانون الفصل في المنازعات الدستورية، وقانون الفصل في المنازعات الإدارية، والمرسوم الأميري رقم (١٤) لسنة ٢٠٠٧ بالتصديق على اتفاقية عمل الدولية رقم (١٠٥) لعام ١٩٥٧ بشأن إلغاء العمل الجبري والذي أصبحت لها قوة القانون بموجب المادة (٦٨) من الدستور الدائم للبلاد.

ثانياً - المحور المؤسسي

تجسد اهتمام الدولة بحقوق الإنسان من خلال إنشاء العديد من المؤسسات لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بمفهومه التكاملي والمترايط والغير قابل للتجزئة على المستوى الحكومي وغير الحكومي. فعلى المستوى الحكومي تم إنشاء العديد من الإدارات المعنية بحقوق الإنسان داخل الوزارات مثل مكتب حقوق الإنسان بوزارة الخارجية وإدارة حقوق الإنسان بوزارة الداخلية، المجلس الأعلى لشؤون الأسرة، ومكتب المنسق الوطني لمكافحة الاتجار بالبشر. وعلى المستوى غير الحكومي فقد تم إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان والتي أصبحت بمرسوم القرار الأميري رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٦ متوافقة مع مبادئ باريس، كما تم تأسيس العديد من منظمات المجتمع المدني المعنية بحقوق الإنسان والتنمية.

وتم كذلك تفعيل دور إدارة العمل بوزارة شؤون الخدمة والإسكان في سبيل توفير الحماية المطلوبة للعمالة الوافدة في ظل الطفرة الاقتصادية والتنمية التي تشهدها دولة قطر.

ثالثاً - محور التفاعل مع النظام العالمي لحماية وتعزيز حقوق الإنسان

وفي إطار احترام دولة قطر للقانون الدولي لحقوق الإنسان، قامت بالمصادقة على مجموعة من اتفاقيات حقوق الإنسان والتي شملت "اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكوليهما، واتفاقية مناهضة التعذيب، واتفاقية مناهضة التمييز العنصري"، وقامت الدولة بتقديم تقارير أولية ودورية للجان تلك الاتفاقيات، وتحرص الدولة على مراعاة تنفيذ توصيات الآليات التعاقدية وتوفير المناخ الملائم لتنفيذ بنود تلك الاتفاقيات.

والدولة بصدد الإجراءات النهائية للانضمام لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وفي سبيل احترام دولة قطر للآليات الخاصة، فقد قامت المقررة الخاصة للأمم المتحدة المعنية بالاتجار بالبشر خاصة النساء والأطفال، السيدة/سيغما هدي، بزيارة لدولة قطر في إطار ولايتها المعنية بالاتجار بالبشر خاصة النساء والأطفال في الفترة من

٨-١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ بناءً على طلبها وموافقة دولة قطر. وقد ثمنت المقررة الخاصة على العديد من الجوانب الإيجابية على المستوى التشريعي والمؤسسي والإجرائي التي قامت بها دولة قطر لمكافحة ظاهرة الاتجار بالبشر، وأفادت المقررة الخاصة بأن تلك الزيارة هي مقدمة إيجابية لحوار بناء مع الحكومة في سبيل المساهمة في تعزيز الإجراءات على المستوى الدولي من أجل القضاء على ظاهرة الاتجار بالبشر.

كما وافقت الدولة على طلب المقرر الخاص المعني بالمهاجرين بزيارة دولة قطر خلال العام الجاري.

وتجدر الإشارة إلى أن دولة قطر سوف تستضيف مركز الأمم المتحدة للتدريب والتوثيق في مجال حقوق الإنسان لجنوب غرب آسيا والمنطقة العربية، والذي تم إنشاؤه بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٥٣) في دورتها الستين، والذي يهدف من خلال التدريب والإعلام والتوثيق والدراسات وتبادل الخبرات إلى تعزيز وترقية حقوق الإنسان من خلال التعاون مع الحكومات بشأن تطوير سياسات وتعزيز مبادئ حقوق الإنسان.

رابعا - استضافة المؤتمرات

واصلت الدولة سياساتها الانفتاحية نحو استضافة المؤتمرات العالمية التي تعنى بقضايا التنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد يمكن الإشارة على سبيل المثال لا الحصر، إلى العديد من المؤتمرات العالمية التي استضافتها الدولة مؤخرا "والمؤتمر السادس للديمقراطيات الجديدة أو المستعادة"، "منتدى أمريكا والعالم الإسلامي". وسوف تستضيف الدوحة خلال هذا العام "منتدى الديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة"، و "مؤتمر الدوحة لحوار الأديان".